سمات وظيفية في التفكير النحوي عندالمبرد الأزدي

Functional features on the grammatical ideation by Almubarrid Al-Al-Azdi

د. عبدالرحمن مصطفى القضاة *

جامعة جازن- المملكة العربية السعودية Abdrhman.m.q@gmail.com

تاريخ الارسال2022/12/27 تاريخ القبول 2023/01/30 تاريخ النشر.2023/03/20

ملخص

يسلطُ البحثُ الضوءَ على التفكيرِ النَّحويِّ عند المبرِّد، بُغيةَ الوقوفِ على ملامحَ تميزيّةٍ في الفكرِ النحويِّ عندَ المبرِّد، تتجلى هذه الملامحُ في الكشفِ عن الرؤيةِ الوظيفيةِ في تفكيرِه النَّحويِّ. يقومُ هذا البحثُ بالعملِ على تحليلِ الآلياتِ الذهنيّةِ التي عَمدَ بموجبِها المبرِّدُ النَّحويُّ إلى استخلاص توجيهاتِه النَّحويّةِ، ذلكَ أنَّ آراءَ أيِّ عالِمٍ نحويٍّ هي نتاجُ تفكيرٍ خاصٍ به، يشتركُ مع غيره في المادةِ المدروسةِ، ويختلفُ عن الجميعِ في آليةِ المعالجةِ والدرسِ. يفيدُ البحثُ من مقولاتِ اللسانياتِ الوظيفيّةِ، تلكَ التي تنظرُ إلى اللغةِ بوصفِها وسيلةَ التواصلِ، وتخرجُ بالنَّحوِ من كونِه متواليات خطيّةً إلى كونِه معانٍ شموليةً وجِدتْ بُغيةَ العملِ على توصيفِ لسانٍ ما في زمانٍ ما، وعليه، فالبحثُ يقدمُ رؤيةً عصريةً للفكرِ النَّحويِّ العربيِّ مُمثلا بالمبرِّد النَّحويِّ.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الوظيفية، المبرد الأزدي ، التفكير النحوي ، النحو العربي.

Abstract:

This research sheds light on the grammatical ideation of Almubarrid in order to identify the distinctive features of his grammatical ideation. These features are evident in revealing the functional vision in Almubarrid's grammatical ideation. The research works on analyzing the mental mechanisms by which Almubarrid, the syntactician, intended to extract his grammatical orientation. This is because the views of any syntactician are the product of his own thinking which he shares with others in the examined material, and differs from everyone else in the method of processing and studying. This research benefits from the arguments of functional linguistics that view language as the means of communication. These arguments shift syntax from being linear sequences to being holistic connotations that exist to describe a certain language at a given time. Therefore, this research provides a modern vision of Arabic grammatical ideation represented by the syntactician, Almubarrid.

key words : .functional linguistics, Almubarrid Al-Azdi, grammatical ideation, Arabic syntax.

المقدمة:

تعد المدرسة الوظيفية واحدة من المدارس اللسانية التي جعلت من الوظائف اللغوية علامات فارقة في فهم اللغة ودراستها، وعلى تعدد النظريات الوظيفية للغة، تظل الوظيفية النسقية التي تُعنى بالوظائف بين التركيبية

* المؤلف المرسل

الأكثر قدرة على تقديم التفسيرات اللسانية المنسجمة مع طبيعة اللغة من جهة، ومع النطق الطبيعي من جهة أخرى.

تعنى الوظيفية النسقية بالدرجة الأولى بالكشف عن العلاقات الذهنية بين المكونات التركيبية، وفي معرض كشفها عن هذا العلاقات فإنها تقدم تفسيرا لسانيا ذهنيا للواقع اللساني المنجَز، فهي بهذا التحليل والتفسير تقدم رؤية شمولية للواقعة اللغوية، بشكل أقل ما يقال عنه أنه ذهني تجريدي بحت.

ولما كان النحو بنية ذهنية مجردة، فإن هذا البحث ينطلق من فكرة مؤداها أن التفكير النحوي بنية أكثر تجريدا وأعلى ذهنية من النحو، فالنحو نظام، أما التفكير النحوي فهو النظام الذي يصمم النظام ذاته، أي أن التفكير النحوي يشكل الرابط الأساس لأوصال النحو الكبرى: النظريات والأصول والقواعد.

يزاوج البحث هنا بين الوظيفية النسقية القائمة على توصيف العلاقات بين التركيبية وبين الفكر النحوي، القائم على تجريد العلاقات بين التركيبية، وفي هذه المزاوجة يسعى إلى إعادة توصيف التفكير النحوي العربي توصيفا وظيفيا يثبت فيه أن التفكير النحوي تفكير متجدد في ذاته وفي إجراءاته، ذلك أنه احتفى كثيرا بعناصر الوظيفة اللغوية الثلاثة: المرسل والمتلقي والرسالة.

اتخذ البحث من كتاب المقتضب للمبرد الأزدي (ت 285هـ) مادة له، فالمبرد يعد واحدا من أعلام النحاة العرب المتقدمين، كما أن كتابه المقتضب يشكل مرحلة مراجعة للمدونات النحوية السابقة، لاسيما كتاب سيبويه، كما أن فيه مراجعات وموافقات تدل فيها تدل على سلامة التطور الفكري في النحو العربي، ذلك أنه قائم على النظر والمراجعة وإعادة التوصيف.

اكتفى البحث بالعرض لبعض مسائل الفاعل ونائبه بما هي نماذجُ دالة على النسق الفكري النحوي المبرد، كما أن مجال البحث لا يتسع لاستعراض مادة عليمة غزيرة، كما أن البحث عمد إلى الإحالة على أهم المصادر والمراجع التي تعين على الكشف عن الملامح الوظيفية في التفكير النحوي عن الإمام المبرد الأزدي.

أولا: مقولات في الوظيفية

يصعب تعريف اللسانيات الوظيفية تعريفا جامعا مانعا؛ لأن جلّ الترجمات العربية لكتابات الوظيفيين عمدت إلى تقديم تعريفات إجرائية تلخص لنا فحوى النظرية الوظيفية، وموقفها من اللغة استعمالا ووصفا وتفسيرا من جهة، وتبيّن تعدد الأنحاء الوظيفية من جهة ثانية[1]، ولا تخلو كتابات الوظيفيين من محاولات للتعريف بها ولو تعريفا إجرائيا، فهي في نظر مارتينيه تقديم تحليل للملفوظات اللغوية اعتمادا على الكيفية التي تسهم بها في سيرورة التواصل[2]، أي أن مارتينه ينطلق في هذا التعريف من الوظائف التواصلية التي تقوم بها أو من المفترض أن تقوم بها اللغة، ويخالف مارتينه بهذا التعريف تحليل اللغة مكتفية ذاته، فجعل من قدرة اللغة على تحقيق التواصل وتسييره معيارا تُحلل اللغة بواسطته.

ميّزت الوظيفية بين مفهومين للوظيفة نفسها: الأول يقوم على اعتبار أن الوظيفةَ دورٌ تقوم به اللغة ككل، والثاني يقوم على اعتبارها علاقة دلالية أو تركيبة أو تداولية، تقوم بين مكونات الجملة[3]، وفي المقابل علينا أن نتحدث عن مستويين في دراسة اللغة، كل مستوى ينسجم مع المفهوم الوظيفي، فاعتبار أن الوظيفة دور تقوم به اللغة ككل يفضي بنا إلى دراسة الأنظمة اللغوية مجتمعة، إذ إنها باجتماعها تكشف عن وظيفتها الكلية بما هي "لغة"، في حين أن اعتبار مفهوم الوظيفة علاقة تركيبية دلالية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة يعني بالضرورة الانصراف إلى دراسة التراكيب والعلاقات المتشكِّلة والمشكِّلة لها، أي أننا إزاء دراسة المستوى النحوي بما هو المستوى الذي تتجلى فيه هذه الوظيفة.

واهتمت اللسانيات الوظيفية –حسب المفهوم الأول للوظيفة–بدراسة وظائف اللغة، فقد عمدت إلى تحليل اللغة بغية الكشف عن وظائفها المستكنة في البنى اللغوية الناجزة، أي أن الوظيفية لا تكتفي بمجرد وصف اللغة، بل تعمد إلى تفسيرها، بغية الكشف عن العلاقة الوظيفية بين مكونات الحدث الكلامي[4]، وفي معرض محاولتها تفسير اللغة، فإنها لا شك تعتمد جملة من الأسس والمبادئ المنهجية التي تضمن لها سلامة التحليل وواقعية نتائجه.

وحافظ الوظيفيون على هذه الآلية في النظر إلى اللغة، فعمدوا إلى تنميط الوظائف اللغوية، مثلما عمدوا إلى تحديد أدوارها في الحدث الكلامي، فنجد من اختزل الوظيفية في وظيفة الكلام، فعرفها على أنها "**دور اللغة في التعبير أو الانفعال، أو النداء، أو الاتصال، أو إنشاء رموز تتيح للفرد أن ينشئ علاقات مباشرة**"[5].

وعليه؛ فالوظيفية مدرسة لسانية تهتم بالجانب المنجز من اللغة، ذلك أن الحديث عن الوظائف اللغوية، والكشف عن علاقتها بعضها ببعض لا يتحصل من تفسير البنى الذهنية، فالبنى الذهنية مجردات عليا لا يمكن تفسيرها أو الكشف عن وظائفها إلا إن تحققت واقعا لسانيا ناجزا، وتحققها واقعا لسانيا ناجزا لا يعني بحال من الأحوال انقطاع الصلة بينها وبين الذهني، بل إن العلاقة بينهما علاقة وجود بالفعل وبالقوة، إن غابت الأولى تغيب الثانية، والعكس ليس صحيحا.

تعد الدراسة الوظيفية –حسب المفهوم الثاني للوظيفة عندهم–وظيفة "ميتا لغوية"، أي أنها دراسة تهدف إلى تفسير الظاهرة اللغوية من داخلها[6]، أي الكشف عن المنحى الوظيفي الجامع بين المكونات التركيبية للجملة فالكلام، فبعد أن كشفت عن وظائف اللغة باعتبار علاقتها بالواقع الخارجي، عمدت إلى الكشف عن آليات اشتغال اللغوي في اللغوي.

فاعتبار الوظيفة علاقة تركيبية أو دلالية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة، يعني بالضرورة أن العلاقات (بين اللغوية) محكومة بنظام وظيفي ذهني بحت، يعمل عمله في المنتَج اللغوي، ويصلح أن يكون مكونا توليديا للأنماط الكلامية، بل مكونا توليديا بالضرورة، ذلك أنه هو القادر الوحيد على تحديد اتجاه العلاقات داخل

التركيب، كما أنه قادر على تسييرها باتجاه معانٍ نهائية أو غير نهائية على اعتبار أن مفهومي الوظيفة متكاملان بالقوة وبالفعل.

يضعنا الكلام السابق أمام حقيقة علمية مؤداها أن الوظيفية تقدم وصفين وظيفيين للغة: وصفا يصح نعته بأنه وصف (صوري تفسيري)؛ وصفي بما هو وصف مرتبط بالقوة الإنجازية الحرفية أو الاستلزامية[7]، ووصف تفسيري بما هو تحليل كاشف عن أثر الوظيفة في البنية وجودا وتشكّلا، وهو بشقيه قائم على الكشف عن الوظائف اللغوية المرتبطة بالمرسل والمستقبل والمرسَلة نفسها وسيقاتها ومتعلقاتها. ووصفا "ميتا لغوي" يظهر أفضل ما يظهر في "اللغة الواصفة"[8]، والأخير منهما بما هو وظيفة تجريدية، فإنه يشكّل فكرة الدراسة وروحها، فالوظائف التي سبق ذكرها وإن كانت تمثّل جانبا من التفكير اللغوي، إلا أنها تنفصل عن التفكير النحوي، فالتفكير النحوي أكثر تجريدا، وأبعد ما يكون عن التماس المباشر مع الوظيفة بما هي دور تقوم به اللغة برمتها.

وعليه؛ تسعى هذه الدراسة إلى جعل المكون التداولي مكونا توليديا، بعد أن تعاملت معه النظريات اللسانية على أنه مكون تفسيري فحسب، واعتباره مكونا تفسيرا لا يعني أنه لم يوجه الوجهة الصحيحة، فالتداولية في أساسها تعمد إلى تفسير المنجز اللغوي بما ينسجم مع سياقه ومقامه، ذلك أنها مجمل الظواهر التي تربط اللغة بسياق إنتاج الألفاظ، أي أننا قادرون بالاستعانة بالمكون التداولي أن نفهم القيود السياقية التي تنطبق على استعمال اللغة[9]، وبقليل من التجريد إذا ما اعتبرنا المكون التداولي مكونا توليديا، فإنه من الممكن أن نعده قادرا على التحكم بالإنتاج اللغوي، فبما أنه قادر على تفسير اللغة في سياقتها – إن عد مكونا تفسيريا–، فإنه قادر بالضرورة على توليد الأنماط اللغوية وتوجيهها –إن عد مكونا توليديا–، ومن وجهة نظر وظيفية، فإنه لا يصح الفصل بين القدرتين النحوية والتداولية، فهما قدرة تداولية واحدة[10]، فالقدرة التداولية باعتبارها مكونا توليديا تؤدي بالضرورة إلى الوصول إلى قدرة نحوية يصير معها اللسان قادرا على تلوين الأداء اللغوي حسب حالة التفاعل التوليدي التداولي.

يعد المكوّن التداولي مكونا رئيسا من مكونات الخطاب بغض النظر عن نوع الخطاب ووظيفته، وهنا تتجلى ثنائية المقصود والمدرك، فالرسالة اللغوية قصد وفهمها إدراك، ذلك أن المرسل يقدم الخطاب وفق أفقه الإنتاجي الخاص، أي وفق مكون تداولي مقصدي معين، في حين يفسر الملتقي الخطابَ وفق أفق تلقٍ إدراكي خاصٍ به أيضا، أي وفق مفسِّر تداولي معين، وهذا الأخير يصلح لأن يكون مكونا لخطاب ثانٍ على اعتبار أن المتلقي سيردُّ –بالضرورة– بخاطب ثان، وتظل العملية التخاطبية رهن هذه الحركة الدائرية التي تبدأ بالمرسل ولا تنتهي بالمستقبِل، كما هو موضح في الترسيمة التالية[11]:

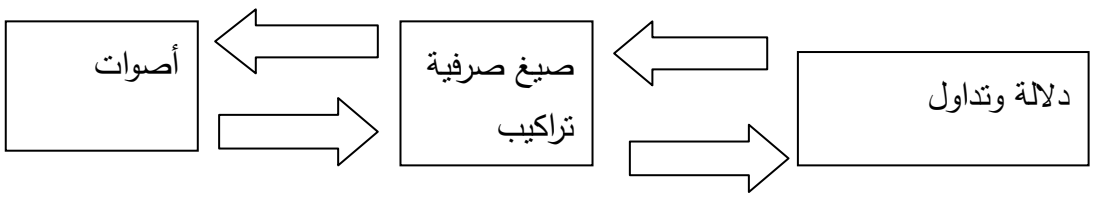

احتفت النظرية الوظيفية بالمكوّن التداولي، بما هو المكوّن الأهم من غيره في تشكيل الخطاب وتسييره، ذلك أنه يؤسَّس وفق بنى ذهنية، ومجردات عليا، تجعل له حضورا في أركان الخطاب، كما تجعل منه المكوّن القادر على السيطرة على باقي المكونات الأخرى، وهنا يكمن الفرق الدقيق بين الوظيفية وغيرها من النظريات اللسانية من جهة، وبين التداولية بوصفها نظرية تفسيرية مرتبطة بالقوة الإنجازية الاستلزامية[12]، والتداولية بوصفها مكونا توليدا من جهة أخرى.

وظلت النظريات اللسانية محافظة على التحليل البنيوي للغة، في بعديه التزامني والتعاقبي، دون أن تعمد إلى التفسير اللغوي، والإفادة من المعطيات المعرفية المتجددة في تفسير اللغة واستخلاص أسس لسانية تنسجم مع طبيعة اللغة إنتاجا واستعمالا، في حين أن الوظيفية تجاوزت النظرة الوصفية للغة، وعمدت إلى تفسير اللغة، والعمل على تنميط المنجز اللساني وفق رؤية علمية تنسجم مع طبيعة اللغة من جهة ومع تطور الفكر اللساني من جهة أخرى.

كما قامت نظرية النحو الوظيفي على فكرة المكون التداولي، لكنها أجرت تعديلا بسيطا لكنه جوهري، فعمدت إلى تغيير موقع ومفهوم المكون التداولي، فبعد أن كان مكونا تفسيريا، صار مكونا توليديا يعمل على تسيير العلاقات بين التركيبية، وعليه؛ فإن النحو الوظيفي قائم على ضرورة فهم الأثر التداولي في الأنساق النحوية قيد الدراسة.

اتخذت الكثير من النظريات اللسانية المكون الصرفي التركيبي مكونا توليديا، يؤدي إلى إيجاد البنى الصرفية فالتراكيب النحوية، ثم يوجِد كلاً من المكونات الدلالية فالتداولية، وصولا إلى الأداء الصوتي على الترتيب، كما توضحه الترسيمة التالية:

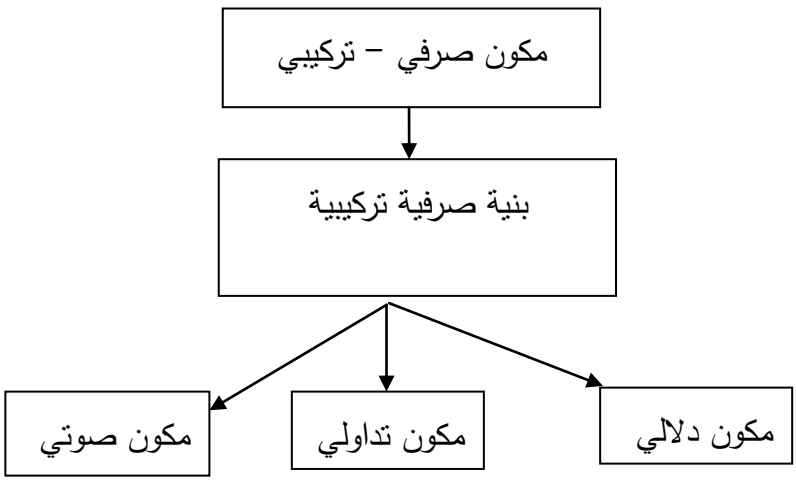

نجد في الترسيمة السابقة أن المكون الصرفي التركيبي قد تحكم في كل المكونات الأخرى، أي أن المكون الصرفي التركيبي هو المكوّن التوليدي الأهم عند أصحاب هذه النظريات، وقد حافظت الكثير من المدارس اللسانية على هذه النمطية في تفسير المنجز اللغوي، ذلك أنها ظلت تراوح في معالجاتها عند البنية اللسانية الناجزة، في حين

أنها لم تُعر البناء الذهني الاهتمام الذي يكفل له أن يعيد توصيف المنجز اللساني بشكل أكثر جدة وأكثر انسجاما مع المنطق الذهني للغة.

أفادت اللسانيات الوظيفية من مقولات المدرسة التوليدية التحويلية كثيرا، إلى الحد الذي وصلت فيه إلى تقديم رؤية جديدة تفسر اللغة من منطلقها الخص، دامجة في هذا المخطط بين الوظائف اللغوية من جهة وبين الأسس الذهنية من جهة أخرى؛ لذلك عمدت إلى قلب أطراف المعادلة في الترسيمة السابقة، ليس قلبا اعتباطيا، بل قلب قائم على تصور شمولي للغة، وحقيقة وجود الاستعداد الفطري لها من جهة، والوظائف التي تُستخدم اللغة من أجلها من جهة أخرى، فتصير الترسيمة وفقا لما اقترحه أحمد المتوكل:

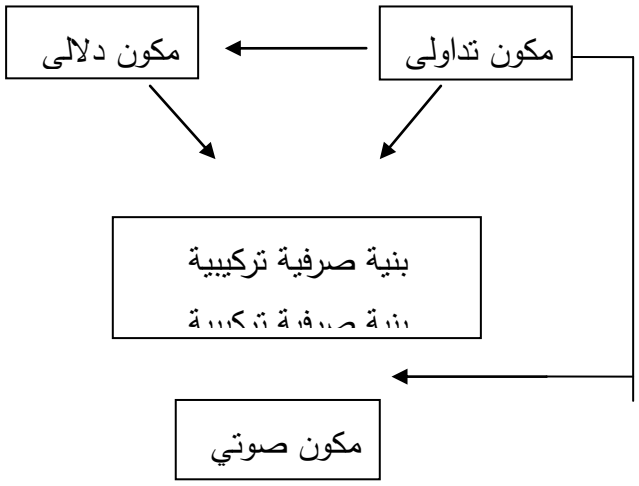

يلاحظ من الترسيمة السابقة أن المكوّن التداولي أخذ موقعا يتحكم فيه بباقي العناصر، فهو العنصر الأهم بينها، وهو الأساس الذي يتم بموجبه ابتناء الخطاب، وتلقيه وتفسيره، فهو بهذا "**يتخذ وضعا قاعديا بالنسبة لبقية المكونات الأخرى، حيث يسهم في إمدادها ثلاثتها بما يحتاج إليه اشتغالها من معلومات**"[13]، واستطاعت اللسانيات الوظيفية بواسطة هذا المخطط الجديد أن تتجاوز التحليلات اللسانية السابقة التي ظلت ترواح عند البنية الناجزة لسانيا وصولا إلى المكوّن التداولي، فهي بهذا أعادت ترتيب أدوات التحليل اللساني بما ينسجم مع مبادئها ونظرتها للغة.

قدّمت الوظيفية مفاهيم نظريةً، سعت بها إلى توضيح معالم الفكر التداولي، وتحقيق حضور عمليّ مقبول – في حده الأدنى على الأقل– عند اللسانيين، وفي معرِض بلورتها هذه المفاهيم كانت تنزع كثيرا إلى التطبيقات الرياضية في محاولة منها لإضفاء الصبغة العلمية المجردة على علم اللسانيات عامة، واللسانيات الوظيفية بشكل خاص، محافظة على ما أسست له التوليدية التحويلية من نمذجات وأطر نظمية، ويعد مفهوم الكفاية من أهم المفاهيم الذي شغل الوظيفيين تعريفا وتفصيلا.

تعدّ **الكفاية اللغوية** واحدة من أهم مقولات النحو الوظيفي، معتبرة أن النظريات اللسانية السابقة لم تتعدَ كفاية الوصف اللغوي، والكفاية اللغوية عند الوظيفيين هي الكفاية التفسيرية، وتتجلى أهمية هذه الكفاية في دورها الرابط بين قدرة المتكلم/ السامع وبين اكتساب اللغة وبين النحو الكلي[14].

تعين الكفاية التفسيرية (الكفاية اللغوية) اللساني على استكشاف العلاقات التداولية التي تحكم المنجَز اللغوي، ذلك أنها تتجاوز ظاهر الظاهرة اللسانية، لتصل إلى المشكِّلات الذهنية الكامنة وراء البناء اللساني، وعليه فإنها تصلح أن تكشف للسانيّ عن الخيط الجامع بين البينة والوظيفة من جهة أخرى.

تقوم الكفاية التفسيرية على فكرة مؤداها " **أن بنية اللسان الطبيعي ليست بنية اعتباطية على الإطلاق، بل أنها تعكس – عامة– وظيفة تواصلية**"[15]، أي أن البنية لا تنفك عن الوظيفة بحال من الأحوال، وهذا يعني – في مستوى من المستويات – أنه يمكن بالنظر إلى الوظائف التواصلية للخطاب يمكن أن نصف الخطاب ونفسره، ولهذا فإن العلاقة بين الوظيفية والبنية علاقة تفسيرية بالضرورة.

تتجلى العلاقة التفسيرية بين الوظيفية والبينة في أن البينة اللغوية من غير الممكن أن تُنجَز بعيدا عن وظائف كلية أو بينية تحكمها وتتحكم في إنجازها، ومن هنا فإن الكشف عن الوظائف اللغوية يعد تفسيرا للبنى بوجه من الوجوه، وفي ذات الوقت فإن التفسير اللاحق للبنية بما هي منجز لساني، هو ذاته المكون التوليدي السابق لإنجاز البنية، فالعلاقة بين التوليد والبنية والتفسير علاقة دائرية، تتصل كل نقطة منها بالأخرى اتصال ضرورة، وتؤدي كل نقطة إلى الأخرى بشكل متسلسل منسجم مع البناء الذهني من جهة وتفسيره من جهة أخرى.

وبربط الوظيفيين بين البينة والوظيفة، تصير العلاقة بينهما علاقة تلازم، فمن غير الممكن أن توجد البينة بمعزل عن الوظيفة، أي أن البنية – بمستوى من المستويات– وجدت بالقوة بحكم ارتباطها بوظيفة كان لا بد من وجود بنية لتعبر عنها، وبالمقابل فإن الوظيفة تظل معطّلة الحضور في غياب البنية، فالبنية هي الحاضنة الطبيعية للوظيفة وهي التي تكشف عن الوظيفة وتمثلاتها في الكلام.

ثانيا: مقولات في التفكير النحوي:

يُعرف النحو بأبسط تعريفاته "**انتحاء سمت كلام العرب ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة**"[16]، ونجد في هذا التعريف أن ابن جني ينطلق منطلقا إجرائيا في التعامل مع النحو، حيث إنه نظر إلى الدور المناط بالنحو، واقتصاره على إكساب غير العربي الأداء السليم للعربية.

يجد المدقق في التعريف السابق أن ابن جني يجعل النحو مقصورا على الأداء المكتسب بالمران، ذلك أنه لا يعدو عن كونه وسائل آلية تحقق لغير العربي اللحاق بالعربي في السلامة اللغوية، وهو في هذا يثبت أن العربي يتمتع بقدرة عقلية معها لا يحتاج إلى معرفة النحو كحاجة غير العربي إلى معرفته، وفي الوقت ذاته نجده يجعل من كلام العرب المعيار الأول الذي تقاس عليه سلامة اللسان.

تحدث لنا ابن جني عن ضرورة انتحاء سمت كلام العرب، إلا أنه لم يذكر لنا الأسس التي نستطيع بها أن نعرف الأسس التي استوى بموجبها كلام العرب معيارا يجب انتحاءه، وعندي، سنظل غير قادرين على انتحاء سمت كلام العرب إلا باستخلاص سنن كلامهم، ونواميسه الكبرى لتصير مرجعيات منطوقة ما هي إلا صور للمرجعيات المختزنة في الذهن.

يتدخل في هذه المرحلة (استخلاص سنن الكلام العربي) ما يجدر أن نسميه التفكير النحوي على اعتبار أنه الآليات الذهنية الفردية/ الجمعية عند النحاة التي يستطيع النحوي بواسطتها أن يعدّ مداخل أفضل ما يقال عنها أنها مطابقة للمنطق الطبيعي للمدونة النحوية الموجودة بين يديه من جهة، وبين ما يمكن أن يصير منها بحكم التطور اللغوي.

ينزل التفكير النحوي من النحو نظما وتراكيب منزلة الغراء من مجموعة الأوصال المتشظية، ذلك أنه ينعكس بالقوة وبالفعل في أي مدخل نحوي كبر ذلك المدخل أم صغُر، فالتفكير النحوي يمثل القدرة الذهنية الكامنة وراء الأسس المنطقية المؤدية إلى تبويب النحو والعمل على تقعيده.

يستقل التفكير النحوي عن النحو في أنه لا يكون معرفة مشتركة بين متكلمي اللغة الواحدة، فإتقانك لغة ما لا يعني بالضرورة استيعابك للأسس والأنظمة النحوية التي تقوم عليها تلك اللغة، واستقلاله عن النحو يعني بالضرورة أن الاشتغال في التفكير النحوي هو غير الاشتغال في النحو، فالتفكير النحوي عمل فئة من اللغويين لا يصل إليه كل من درس النحو أو تعاطى فيه[17].

يشترك التفكير النحوي مع النحو في أنه الأساس الذي يتم بموجبه تثبيت قاعدة ما أو نفيها أو تحويرها، وسلامتها لا تعني انفصالها عن الفكر النحوي، بل يعني استقرار الفكر النحوي إلى أن يعاد النظر النحوي في القاعدة في ضوء المستجدات اللغوية، وحصر الكثير من النحاة مفهوم التفكير النحوي في أصول في النحو، ظنا منهم أن الأصول هي المعالم الحقيقة للتفكير النحوي، وهذا الظن له ما يسوغه – مؤقتا–، فهما لا ينفصلان انفصال تباين، وفي ذات الوقت لا يتصلان اتصال تطابق، بل تكاد تنحصر العلاقة بينهما.

يتخلص الفرق الدقيق بين التفكير النحوي وأصول النحو، في أن الأخير منهما يعد منبثقا عن الأول، فما الأصول بالنسبة للتفكير النحوي إلا خطوات إجرائية تعكس مدى نضج التفكير النحوي من جهة، ومدى عمقه من جهة أخرى، فالسماع والقياس هما أصلان مكملان لبعضهما من حيث كون الأول أصل نقلي والثاني أصل عقلي.

يمكن أن نعد هذين الأصلين من نتاجات النظر النحوي في المدونة النحوية نقلا، وفي المنجز اللغوي عقلا، وعليه؛ فإن عمق التفكير النحوي العربي اقتضى وجود مظاهر تدل على عمقه، لذلك نجد أن المنظر النحوي عمد إلى ابتكار هذين الأصلين ليحفظ بهما اللغة، وفي نفس الوقت يدلان – فيما يدلان عليه– على

عمق ودقة النظر النحوي، ولا غضاضة في اعتبار الأصول ظاهرة إجرائية اعتمدها النحاة بغية ضبط المادة اللغوية وتقنينها وفق واقعها المنجز الذي وجدت عليه.

تعد النظريات النحوية التي خرج بها النحاة من أبرز معالم التفكير النحوي، على الرغم من أنه لم يُشر إليها على أنها معالم للتفكير النحوي، من مثل نظرية العامل ونظرية الأصل والفرع ونظرية التعليل ونظريات أخرى غيرها[18]، ولعل الذي حاد بينها وبين اعتبارها من معالم التفكير النحوي العربي عدم وجود المصنفات الأصيلة فيها إلى وقت مبكر غير كتاب العوامل.

يعد التفكير النحوي القسيم الأعلى للنحو، فعلى اعتبار النحو بنية ذهنية مجردة تضبط اللسان في أداءاته المتعددة، سأقول أن التفكير النحوي هو البنية الذهنية الأعلى والأشد تجريدا التي تحكم النحو وصفا وتفسيرا وتحليلا، وسأقول أن أصول النحو والنظريات النحوية هي حلقة الوصل بين النحو بما هو منجز لساني، وبين التفكير النحوي بما هو مجرد ذهني أعلى يحكم النحو أصوله حكم تفسير لا حكم إنتاج[19].

يمكن أن نعرّف التفكير النحوي بأنه **مجموعة من النظريات الفكرية القائمة على أساس تفسير الظواهر النحوية واستنباط النواميس اللغوية الكبرى الحاكمة للنظام النحوي**، فالتفكير النحوي **نظام ذهني متكامل قادر بالضرورة على تفسير النظم النحوية، كما يصلح أن يكون جهازا واصفا للأداء النحوي، ومفسرا للذهنية التي تحكم الأداء على تعدده.**

يتسم التفكير النحوي بالثبات من جهة والتغيّر من جهة أخرى، فنجده ثابتا من حيث هو ملمح عقلي مستكن وراء تنظيم الظاهرة النحوية، في حين نجده متغيرا من حيث علاقته بآليات الرصد والتفسير النحوي (السماع التعليل القياس...)، وبالتالي متغير بعلاقته بنمو النظام وتطوره، ولا يظهر الثابت إلا من خلال المتغيّر[20]، فعلى اعتبار أن التفكير النحوي هو العقل الباطن والمصدر الأول ذهنيا الذي ينظم حركة النحو، ويعمل على ضبطه في كل أحواله، فإنه في ذات الوقت يبدو متغيرا في كل مرة نعمد فيها إلى الكشف عن تمثلاته في المدونة النحوية، ويمكن القول —إلى حد ما– إن ما نستخلصه من المدونة النحوية من نظريات وأصول هو الوجه المتغير من التفكير النحوي، فالتفكير النحوي وتمثلاته تمثل كلها حالة الثبات والتغير في النشاط النحوي.

يعد التفريق بين القاعدة والتقعيد أحد الطرق التمثيلية التي توضح الفرق بجلاء بين النحو والتفكير النحوي، على اعتبار أن القاعدة هي صورة النحو المنجزة، والتقعيد هو صورة التفكير النحوي، فإذا كانت القاعدة وسيلة تمييز الصواب من الخطأ، فإن التقعيد هو وسيلة إنتاج القاعدة وتفسيرها منفكا عنها، فالتقعيد يمثل الجانب النظري من الموروث النحوي، وهو الذي تنتمي إليه نظرية النحو ومناهجه[21]، وعليه؛ فإن النظام النحوي العربي يقسم إلى القواعد وإلى الأصول وإلى النظريات، كما في الشكل الآتي:

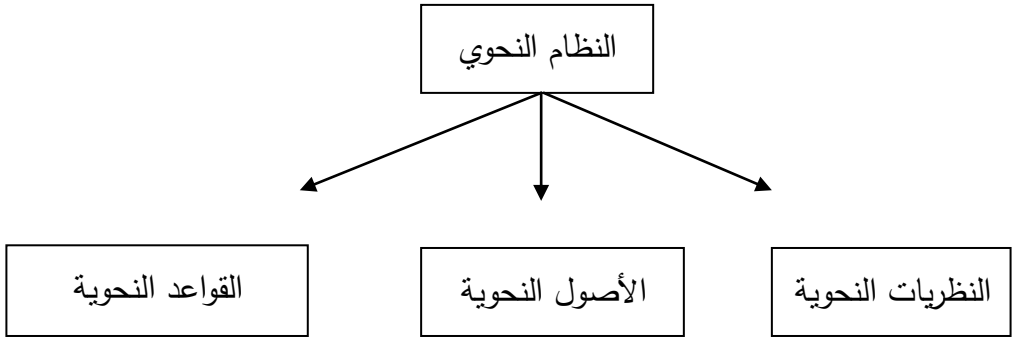

تمثل القواعد الأحكام النحوية التي تقوم على المنع والجواز وما بينهما من درجات الحكم النحوي، في حين أن الأصول تمثل المرحلة الأولى التي عمد فيها النحاة إلى اختبار المادة النحوية، والتأكد من نقائها وصلاحيتها للبناء وللتمثّل في المراحل القادمة، في حين تمثل النظريات المجردات الذهنية العليا التي تحكم الإطارين السابقين (الأصول والقواعد)، وحاصل التفاعل بين هذه الثلاثة يمكن أن نسميه التفكير النحوي.

ثالثا: نماذج تطبيقية من ملامح الوظيفية في التفكير النحوي عند الإمام المبرد

- **من آرائه في الفاعل:**

– رَفْعُ الفاعل مع المنفي وفي الاستفهام:

قدم المبرد رؤيته وفق نظرة تأخذ متعلم النحو بعين الاعتبار، ذلك أنه أخذ يفترض مداخلَ على القاعدة، ومن ثم يجيب عليها، فنجده افترض أن هناك من سيسأل عن اطراد القاعدة، فقدم بين يدي المتعلم فرضا يجمع ثلاثة احتمالات[22]:

– كيف يكون الفاعل فاعلا في حالة النفي، أي في مثل قولنا: لم يقمْ زيدٌ

– كيف يكون الفاعل فاعلا في حالة التسويف، أي في مثل قولنا: سيقوم زيدٌ

– كيف يكون الفاعل فاعلا في حالة الاستفهام، أي في مثل قولنا: هل قام زيدٌ

انطلق المبرد هنا منطلقا فكريا بحتا، آخذا بعين الاعتبار الجانب التداولي (المتمثل في السياق هنا)، ذلك أن الفاعل هو كل من / ما قام بالفعل ضرورة، والصور الثلاثة السابقة تدل في معانيها على أن الفاعل في ثلاثتها لم يقم بالفعل، فالأول ينفي وقوع الفعل أصلا، والثاني والثالث لم يقع الفعل بعد. وفي محاولة المبرد لطرد القاعدة، نراه يناقش الحالات الثلاث، بشكل منطقي جاعلا من الصنعة اللفظية الفيصل في الأمر.

يرى المبرد أن النفي فرع على الإيجاب، ذلك أن النفي لا يكون إلا على ما كان موجبا[23]، وعليه فإن قولنا "لم يقم زيد"، هو في الأصل فرع على الأصل "قام زيد"، وفي حالة النفي يكشف المبرد عن موقع السامع في صياغة القاعدة النحوية، فيرى أن النفي هنا هو إعلام للسامع بمن نفيت عنه أن يكون فاعلامن حيث المعنى[24]، لكن الفكر النحوي يقتضي وجود فاعل لكل فعل، والمدقق في التركيب" لم يقم زيدٌ" يجد "زيدٌ" مرفوعة، وهنا لا

بد من تمثّل العامل الموجب للرفع، وهو الفعل هنا، وعليه؛ فإن "زيدٌ" قد ارتفعت بالفعل، وكل ما يرتفع بالفعل هو فاعله[25].

ويقدم حججه بين يدي السامع في حال سؤاله عن ارتفاع زيد في حال الاستفهام، أو التسويف، ففي الحالتين لا بد للفعل من عمل في جملته، ففي مثل "أَضرب زيد"؟، وإن كان هناك استفهام عن وقوع الحدث من زيد، والاستفهام يتردد بين النفي والإثبات (الوقوع وعدمه) —حسب سياقه–، فإن الاقتضاء النحوي يستلزم فاعلا للفعل، لكن المبرد لا يرى في الاقتضاء حجة كافية، بل يجعل من المكوّن التداولي وجها يثبت فيه صحة اعتبار "زيد" فاعلا في الحالات الثلاثة، منطلقا من فكرة أن النفي هو فرع الإثبات وتالٍ له.

يبدو الملمح الوظيفي جليا في مناقشات المبرد السابقة، ذلك أنه لم يكتفَ بإيراد الحجج النحوية فحسب، بل عمد إلى تبيان دور السامع وفهمه للخطاب النحوي، وبواسطة محاجّة نحوية استطاع أن يقدم ما يسوغ به اعتبار المرفوع بعد الفعل فاعلا، وإن وقع عليه نهي أو كان مظنة تسويف أو استفهام.

- **من آرائه في التقديم والتأخير:**

– ضابط التقديم والتأخير

على الرغم من تعدد حالات وأحكام التقديم والتأخير في الجملة العربية[26]، إلا أن المبرد جعل وضوح المعنى القانون الأسلم لضبط هذه الظاهرة في العربية، فنراه يقول صراحة"... **وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضِّحا عن المعنى**"[27]، وفي نفس الوقت جعل من قرينة الإعراب دليلا على وضوح المعنى، فقد أكمل يقول "**نحو؛ ضرب زيدا عمرو؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول**"[28]، يجد المدقق في هاتين المقتبستين أن المبرد قد اعتنى كثيرا بالمعنى، فجعل منه المعيار الأهم في التمييز بين جواز التقديم وعدمه، ثم نجده استأنس بالإعراب، وما اهتمامه بالمعنى على حساب الإعراب إلا ملمح وظيفي بارز، ذلك أن الوظيفية تعتمد اعتمادا كبيرا على أثر المعنى في تشكيل الظاهرة التركيبية وجوبا وجوازا ومنعا[29].

نظر المبرد إلى فكرة المردود الوظيفي[30] المتحصل من عملية التقديم والتأخير، ويتجلى المردود الوظيفي للعملية التواصلية المتجسدة في المنجز اللساني في الإفهام وتوضيح المعنى، لذلك نجده جعل قرينة الإعراب قرينة تالية لوضوح المعنى، فالعلامة الإعرابية —على ما تقوم بهم من دور مهم في الكشف عن المعنى[31]، إلا أن الرتبة الموقعية للمفردة داخل التركيب لها كذلك أثر كبير، وهذا مما يذكر للعربية من جمعها بين القرينة الإعرابية والرتبة الموقعية، ذلك أن الرتبة لا تمثل فقط ترتيبا نحويا داخلا تركيب، بل من الممكن أن تكون مميزا نحويا في حال غياب الحركة الإعرابية للتعذر مثلا[32].

- **من آرائه في نائب الفاعل**

– التقدم والتأخير في نائب الفاعل:

يرى أن ما يجوز في باب الفاعل ينسحب على نائب الفاعل، يقول "**واعلم أن التقديم والتأخير والإظهار والإضمار في هذا الباب، مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك**"[33]، حافظ المبرد على البعد التعليمي في صياغته لمفردات الأبواب النحوية، ذلك أنه حافظ على العلاقة النحوية بين الأبواب ذات الأصل الواحد، فبما أن نائب الفاعل فرع على درس الفاعل، فإنه من المنطق الطبيعي أن يأخذ نفس أحكام الفاعل، وفي التطابق بين الأحكام النحوية بين البابين تقليص حقيقي للمسائل النحوية مما يسهم في تبسيط النحو لمتعلميه.

– ما ينوب عن الفاعل في التركيب:

تابع المبرد العلماء المتقدمين في إنابة المفعول الثاني مقام الفاعل، فقد قال بجواز إنابة المفعول الثاني من باب أعطى مقام الفاعل إن أؤمن اللبس، فنقول: أُعطي زيدٌ درهما و أعطي درهمٌ زيدا، لكنه يرى أن الوجه الأول هو الأولى، كما وافق المتقدمين في منع قيام ثاني فعولي علمت نائبا عن الفاعل، ووافقهم في منع إنابة المصدر في حال وجود مفعول ثانٍ، وإن غاب المفعول فينوب المصدر والظرف على حد سواء كمثل قولنا: سير بزيد سيرٌ شديدٌ، وسير بزيد يومُ الجمعة[34]، ثم نراه يجيز النصب في ما سبق، بحجة أن هناك محذوفا دلّ عليه السياق، فتقدير الكلام في قولنا: سير بزيد فرسخا هو [سير بزيد سيرٌ فرسخا][35].

نجد في موافقات المبرد للنحاة ملمحا وظيفيا بارزا تجلى في حافظه على السمت الذي اختطه النحاة في ما يخص النائب عن الفاعل، وهنا تظهر سمة التبسيط النحوي، والمحافظة على ذات الفروع التي وصل إليها النحاة، وقد يسأل سائل عن دوره في تسهيل النحو إن عمِد إلى التقليل ما أمكن من فروع هذا الباب[36]، والجواب عليه، إن المبرد لم يصنف كتابا مبسطا في النحو بقدر ما طمح إلى جمع الآراء النحوية، وفي جمع الآراء –في مرحلة ما– تسهيل لدارس النحو والمختص به.

- **النتائج والتوصيات:**

نخلص مما سبق إلى أن المبرد النحوي – وإن كان كلفا في مجاراة سيبويه في آراءه النحوية–إلا أنه كان يقدم لنفسه خطة عمل خاصة به، تجلت في تعليلاته الخاصة به التي كان يقدمها بين يدي الباب النحوي، محاولا بذلك تسهيل الفهم، وتحيقي الغاية المثلى للعلم (الفهم والتفهيم).

ظهرت الملاح الوظيفية في الفكر النحوي عند المبرد بشكل طفيف، وقد تجلت ببعديها: التداولي وتسهيل النحو تعلما وتعليما، وإذا كان المبرد لا يعي –بحكم الزمن والمصطلح– هذه الملامح، فهذا لا يعني بحال من الأحوال أنه – وعصره – كان خلوا منها، فقد قدم صورة للتفكير النحوي العربي تتجلى فيها الجدة والرصانة، كما تتجلى فيها النزعة المراعية لموقع السامع من النحو تعلما وتعليما.

- يظل هذا البحث ناقصا ما لم تسنده دراسات مستقلة في التفكير النحوي للمبرد، تنصرف إلى الكشف عن الملامح الدقيقة والعميقة للجانب الوظيفي في فكر المبرد النحوي، مستفيدة من معطيات النظريات الوظيفية من جهة، ومن الدراسات النحوية التي عاينت التفكير النحوي العربي على مرّ عصوره.

---

[1]- انظر: المتوكل، أحمد،**اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط2، 2010، ص 49.

[2]- انظر: بافو، ماري آن، **النظريات اللسانية الكبرى**، ترجمة، محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط1،2012، ص222.

[3]- انظر: **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، ص 50.

[4]- انظر، سامسون، جفري، **مدارس اللسانيات التسابق والتطور**، ترجمة، محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1994، ط1، ص105.

[5]- حجازي، سمير، **المتقن معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة**، دار الراتب الجامعية لبنان، ط1، د ت، ص 86. وكان ياكبسون قد تحدث عن هذه الوظائف معلقا إياها بالعوامل التي يقوم عليها التواصل، وعوامل التواصل عنده هي: المرسِل، المستقبل، العلاقة بينها، واللغة، المرسلة اللغوية، والمحتوى الذي ترمز إليه المرسلة، وزاد أن وضّح العلاقة بين الوظائف اللغوية وبين عوامل الاتصال، فالوظيفة الأولى التعبيرية أو الانفعالية ترتبط بالمرسل وتكشف عن موقفه من القضايا التي يتكلم عنها، والوظيفة الثانية الندائية تتعلق بالمستقبل، ذلك أنها تثير انتباهه، والوظيفة الثالثة المرجعية وتتعلق بالمحتوى (فحوى الخطاب)، وتعد المبرر الأساسي لعملية التواصل، والوظيفة الرابعة التواصلية(إقامة التواصل)(تواتر التواصل)، وتظهر في المرسلات التي تراعي إقامة الاتصال، وتأمين استمراره، وتقوم على تعابير تتيح للمرسل إقامة التواصل أو قطعه، فمن الممكن أن تكون هذه الوظيفة لغوية أو غير لغوية، والوظيفة الخامسة وظيفة تعدي اللغة(ميتا لغوية)، وتظهر في المرسلات التي تتمحور على اللغة نفسها، فتنصرف إلى تسمية عناصر البنية اللغوية وتعريف المفردات، والوظيفة السادسة الشعرية، وتظهر في المرسلات التي تشكّل بؤرة الحدث الكلامي.(انظر: زكريا، ميشيل، **الألسنية(علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام**، ص52- ص54)، (وانظر: المتوكل، أحمد، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، ص51، ص52)، وانظر (**النظريات اللسانية الكبرى**، ص 202-206).

[6]- انظر: المتوكل، أحمد، **اللسانيات الوظيفية**، ص 52.

[7]- هما مصطلحان استخدمهما أحمد المتوكل، يعبر بالقوة الإنجازية الحرفية عن الدلالة المباشرة للتركيب، في حين يعبر بالثاني عن المعنى المتضمَّن في التركيب. للتوضيح انظر: (المتوكل، أحمد، **اللسانيات الوظيفية**، ص64).

[8]- انظر: المتوكل، أحمد، **اللسانيات الوظيفية**، ص 52، واللغة الواصفة عنده، هي لغة النحاة، فمثل قول النحاة فاعل ومفعول يعد قولا "ميتا لغويا"، ذلك أنه لا يحيل على عالم خارجي، بل على نمطين من العبارات تتوفر فيها خصائص لغوية معينة.

[9]- انظر: آلان بولغير، **المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية**، ترجمة، هدى مقنّص،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012، ص **242**.

[10]- انظر: المتوكل، أحمد، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي**، ص **27**.

[11]- انظر: **المرجع نفسه**، ص **42**.

[12]- انظر: **المرجع نفسه**، ص 40.

[13]- المتوكل، أحمد، **المرجع السابق**، ص 41.

[14]- انظر: **المرجع السابق**، ص **45**. يميز المتوكل بين نوعين من الكفاية التفسيرية: الكفاية التفسيرية الداخلية وهي التي تتعلق بربط الوقائع بافتراضات نظرية عامة يصطنعها اللساني لتعليل الظواهر التي يروم وصفها، والكفاية التفسيرية الخارجية وهي التي تتعلق بتوظيف نظريات غير لسانية للاحتجاج للافتراضات اللسانية وإثبات صحتها. انظر (المتوكل، أحمد، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003، ص 64-65).

[15]- انظر: المتوكل، أحمد، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص **60**.

[16]- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى، لبنان، ط2، ج1، ص 34.

[17]- انظر: الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل– التفسير**، دار الشروق، عمان، ط1، 2002، ص 40.

[18]- انظر: في التعرف إلى نظرية العامل كتاب **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، البدراوي زهران، وللتعرف إلى نظرية التعليل كتاب **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، الدكتور حسن خميس الملخ، وللتعرف إلى نظرية الأصل والفرع كتاب **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، الدكتور حسن الملخ.

[19]- انظر: الملخ، حسن خميس، **تعليم النحو العربي بين تقنينات الإعراب ووظائف الدلالة**، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 7، العدد 3، 2010، ص 244.

[20]- حسان، تمام، **الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي نحو، فقه لغة، بلاغة**، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط1، 1991، ص 16.

[21]- انظر: الملخ، حسن خميس، **التفكير العليم في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط1، 2002، ص 39-40.

[22]- **المقتضب**، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لبنان، 2010، ج1، ص 8-9.

[23]- انظر، **المقتضب**، ج1، ص 8.

[24]- انظر، **المصدر السابق**، ص 8.

[25]- انظر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، الإمام السيوطي، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، ج2 253-254.

[26]- انظر للتمثيل لا الحصر، **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د ن، د ت، ط2، ج1، ص 227 وما بعدها.

[27]- انظر، **المقتضب**،ج3، ص 95

[28]- انظر، **نفسه**، ص 95

[29]- انظر، **تعليم النحو العربي بين تقنينات الإعراب ووظائف الدلالة**، حسن الملخ، مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية، م7، ع3، أكتوبر، 2010، ص 242.

[30]- انظر، **وظيفية الألسن وديناميكيتها**، أندريه مارتينيه، ترجمة، نادر سراج، دار المنتخب العربي، لبنان، ط1، 1996 ص 30.

[31]- انظر، ابن هشام،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1980، ط6، ج1، ص 28، و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**،تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 19.

[32]- انظر، **علم الأصوات النحوي مقولات التكامل بين النحو والأصوات والدلالة**، سمير إستيتية، دار الشروق، عمان، 2012، ط1، ص 288-289.

[33]- انظر، **المقتضب**،ج4، ص 53.

[34]- انظر، **المقتضب**،ج4، ص 51.

[35]- انظر، **المصدر نفسه**،ج4، ص 51-52.

[36]- انظر لبيان تفاصيل هذا الباب،**الهمع**، ج2، ص 263- ص 271.

- **ثبت المصادر والمراجع:**

1. بافو، ماري آن، **النظريات اللسانية الكبرى**، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط 1، 2012.
2. بولغير، آلان، **المعجمية وعلم الدلالة المعجمي مفاهيم أساسية**، ترجمة، هدى مقنّص،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى، لبنان، ط2.
4. حجازي، سمير، **المتقن معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة**، دار الراتب الجامعية لبنان، ط1د ت.
5. حسان، تمام، **الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي نحو، فقه لغة، بلاغة**، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط1، 1991.
6. الأنصاري، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1980، ط6.
7. زكريا، ميشيل، **الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام**،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1983.
8. إستيتية، سمير، **علم الأصوات النحوي مقولات التكامل بين النحو والأصوات والدلالة**، دار الشروق، عمان، 2012، ط1.
9. سامسون، جفري، **مدارس اللسانيات التسابق والتطور**، ترجمة، محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1994، ط1.
10. **السيوطي**، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987.
11. **الأشموني**، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1955.
12. ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د ن، د ت، ط2
13. مارتينيه، أندريه، **وظيفية الألسن وديناميكيتها**، ترجمة نادر سراج، دار المنتخب العربي، لبنان، ط1، 1996.

14. **المبرد، المقتضب**، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لبنان، 2010
15. المتوكل، أحمد، **اللسانيات الوظيفية مدخل نظري**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، ط2، 2010.
16. المتوكل، أحمد، **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.
17. المتوكل، أحمد، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003
18. الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل–التفسير**، دار الشروق، عمان، ط1، 2002.
19. الملخ، حسن خميس، **التفكير العليم في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط1، 2002.
20. الملخ، حسن خميس، **تعليم النحو العربي بين تقنينات الإعراب ووظائف الدلالة**، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 7، العدد 3، 2010.